فلا تجبر له عليها ولا كلام للمشتري لان المهر ليس
له الا ان يشترطه وله الاب بن باذن واولى عليه
وبلا اذنه له استقاطه ان يقبضه جميعه اي المهر
الا قبل الدخول فما زاد على دينار للبضع
واخذه جميعه وان قتلها اذ لا يتهم على قصد
التكميل او باعها بمكان بعيد الا لظالم وفيها
جهرها وهل خلاف لما سبق من اخذه وعليه
الاكثر وهذا ان بوشرت فتحتاج للشوكة او لم يخرجها
من عنده واخذه ان جهرها من عنده افهام
وان اعتقها بشرط ان تتزوجه حرة ولا يلزمها
خلافا ان اسلمت لانه لا كلام لها في الزوجية الا
بعد العتق وهي اذ ذاك حرة لا تجبر ويملكها الاسلام
رقا فهو تعليق والاول وعد لا يلزم الوفاء به وله
منظر والتوجيه بطلان وعد الرقيق كالاوعد وان
باعها لزوجها فان كان قبل البناء سقط نصف
الصداق وظاهرها ولو بيع بسلطان لفلس
وهو الصواب وفي الاسمعة لا يسقط وهل
خلاف او معناه لا يرجع في الثمن بل يتبع السيد
فهما وصداقها بعده اي البناء كما لها بتبعها
في العتق لا البيع الا لشرط وان تاهل امة لاحد
الشروط مع حرة صح العقد للحرة لا السيد فلا
فيفسخ عليهما وله الغرل في امته ولو لم تاذن
كالحرة ان اذنت بعوض او لا كالامة لغيره فيكفي
اذنها

اي خلاف ان
حرة اذ اسلمت
فانه لا يلزمه
العتق اذا لم
تسلم واما ان
تزوجته فانه
حرة فانه
يلزمه ح

اي وكان اصلها
مجوسية كما
يستظهره ح
وتت ه

اذنها الا ان يلد مثلها فحتم باذن سيدها ايضا
لحقه في الاولاد وحرم قطع نسل واسقاط حمل
ولو قبل الاربعين على ما يرجحه كلامهم وجاز نكاح
كتابية فقط بكره عند مالك لانه لا يمنعها من
كحم ولو تصور لدخوله على ذلك بخلاف كما ليصل
وتبا كد بدار الحرب وامتهم اي الامة من الكتابيين
بالملك لا غير الكتابيين مطلقا وان تحتهم اي الكفار
فاسدة وان اقر ان اسلم على زوجته وان امة وجو
اسلمنا بخو شهر بعده وهل ان عقل عنها او
مطلقا قولان او عتقت الامة ولا نفقة لا بينة
بخلاف من غفل عنها غير حامل وان اسلمت قبل البنا
بانت وبعده ان اسلم في عدتها اقر ولا نفقة لها
من اسلامها الا الحاملة ومتى جا مسلما من اقر او لا
مع التقرير بعدة انقضت تاخ فيها اما ان اسلم
قبل انقضائها فبفسخ وندبا ان تلذ بعد الاسلام
او منعه اسقط وابد النكاح لان الاسلام اقره اما
ان اراد ايلاءا للاجل فلا ولا طلاق الكافر وفي ذلك
رما واطئ بعد الطلاق بخيره بلا رجعة منه ودوا الوطي
كذا اني شب واضفت له قولي فيما ياتي من عدم احتيا
لمحلل
وزوجة شخص قد ابان ثلاثة وليست عليه قبل زوج حرم
الا ان يخرجها من حوزه فليعقد بلا محلل وفسخ ان
اسلم على محرم او امة وظاهرها كافرة او غير كتابية

حه